وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية

كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

دور المصارف المتخصصة في تمويل المشاريع الاستثمارية

بحث مقدم من الطالب

مصطفى اسماعيل ناصر

الى قسم العلوم المالية والمصرفية / كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة القادسية كجزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

بأشراف الاستاذ: م. أرشد مكي

١٤٤٠هـ ٢٠١٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ

صدق الله العلي العظيم

أهداء

الى ينبوع العطاء الذي زرع في نفسي الطموح ... والدي العزيز

الى نبع الحنان الذي لا ينضب ... أمي الغالية

الى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي ... اصدقائي

اهديكم هذا الجهد الذي لولاكم لما كان

شكر وتقدير

اتقدم بأسمى ايات الشكر والعرفان الى الذين حملوا اقدس رسالات الحياة

الى الذين امهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

الى جميع الاساتذة في قسم العلوم المالية والمصرفية

واخص بالذكر منهم الاستاذ المشرف على بحثي م . ارشد مكي

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاية القرأنية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المقدمة	د
المبحث الأول: منهجية البحث	١
المبحث الثاني: الاطار النظري للبحث	٢ - ١٠
المبحث الثالث: الجانب العملي	١١ - ١٦
المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات	١٧
الملخص	
قائمة المصادر	١٨

المقدمه

يعرف العالم تقدما كبيرا فيما يتعلق بالمجال المالي بما في ذلك المؤسسات الماليه والبنكيه وتعد الهياكل الماليه باي دوله مقياسا لتقدمها وتاخرها ونظرا لما لها من دور كبير في تنشيط الاقتصاد في جميع المجالات في البنوك الموجهه للادخار نحو الاستثمار و من خلال تحفيز المستثمرين وبالتالي زياده الانتاج من طرف المشاريع ،،،

المشاريع الاستثماريه تلعب دورها في تحقيق تنميه افضل واشمل و ذلك باعتبارها افضل وسيله لاستغلال الطاقات البشريه و الطبيعيه و الماليه كما تعتبر الحل الامثل كثير من المشاكل والازمات الاقتصاديه التي يواجهها الافراد و المؤسسات في استثمار هوفر الانتاج و يحقق الاكتفاء الذاتي و يخلق منها فرص عمل جديده و يؤدي الى رفع مستوى المعيشه كما انه يبحث على الاستغلال السياسي الذي يتجسد في حريه اتخاذ القرارات لتحديد المصير

يعد تمويل المشاريع الاستثماريه من اهم الخدمات التي تقوم به المصارف المتخصصه لما له من دور فعال في تنميه الاقتصاد الوطني وباعتبار المشاريع الاستثماريه تعمل على تخفيض معدلات البطاله و تنميه المواهب والمهارات و تشغيل رؤوس الاموال الا ان تمويل المشاريع الاستثماريه يرتبط بالعديد من المخاطر التي قد تؤدي الى تدهور البنوك لهذا تعمل هذه الاخيره على اجراء دراسات باستعمال العديد من الطرق من اجل التنبؤ بهذه المخاطر محاوله تفاديها و تقليلها وهذه الدراسه تختلف من بنك الى اخر

و تهدف هذه الدراسه الى توضيح الاجراءات العمليه التي تتخذها البنوك الخاصه في منح القروض الاستثماريه و معايير التقييم و المؤشرات المرتبطه بها ودرجه المخاطر التي يتحملها البنك كمال هذا البحث هدف اخر يتمثل في معرفه مدى استعمال الدراسات الماليه و المؤشرات المرتبطه بها في قبول تمويل المشاريع الاستثماريه عن طريق القروض البنكيه او رفضها من خلال دراسه تطبيقيه على مستوى المؤسسه العربيه المصرفيه ABS

المبحث الاول: منهجية البحث

اولا: مشكلة البحث

تبرز مشكلة البحث التي تعاني منها المصارف في العراق في ان دورها في عملية تمويل المشاريع الاستثمارية لا يزال محدود اذ يظهر بان هنالك العديد من المشروعات التجارية والاستثمارية التي تواجه بعض القيود الخاصة بالتسهيلات الائتمانية لتمويل المشروعات من قبل المصارف ، وان ما يتميز به العراق اليوم هو ضالة القطاعات المصرفية ودورها في تمويل المشروعات الاستثمارية ، فأن مشكلة البحث تتجسد في السؤال الآتي : هل ادت هذه المصارف دورها التنموي في تمويل المشروعات الاستثمارية؟

ثانيا: اهمية البحث

١- تتمثل أهمية البحث في الدور المهم الذي تحضى به المصارف المتخصصة في تسهيل عملية الاقتراض في تمويل المشاريع الاستثمارية لا سيما المشاريع الصغيرة
٢- تركز على مدى مساهمة المصارف المتخصصة في عملية التنمية الاقتصادية واثر استثماراتها على الناتج المحلي الاجمالي

ثالثا: اهداف البحث

تهدف هذه البحث إلى بيان دور المصارف المتخصصة في تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال تحقيق الأهداف الاتية
١- المحاولة في وضع ورسم السياسات المالية المناسبة لتفعيل دور المصارف المتخصصة في تمويل المشاريع في العراق
٢- قياس وتحليل اثر حجم التمويل الممنوح من المصارف المتخصصة ودورها في الاقتصاد العراقي
٣- التعرف على مصادر التمويل واساسيات التمويل المصرفي
٤- التعرف على المصارف المتخصصة والمهان والخصائص التي تقوم بها

رابعا: فرضية البحث

تتمثل فرضيات البحث بالفرضية الآتية : هنالك دور ايجابي للمصارف المتخصصة في تمويل المشاريع الاستثمارية في العراق

المبحث الثاني: الاطار النظري للبحث

اولا: المصارف المتخصصة

١) مفهوم ونشأة المصارف المتخصصة

نشأت المصارف المتخصصة وبنوك التنمية المتخصصة وترجع نشأت هذه البنوك الى عام ١٨٢٢م حيث تم انشاء اول مصرف صناعي في بلجيكا وتوسعت هذه المصارف في اوربا في بداية الامر بسبب اقتصار المصارف التجارية على تقديم القروض قصيرة الاجل حيث ايقنت الحكومات اهمية انشاء هذه المصارف للاستفادة من انتشار الثورة الصناعية (د. الحسيني واخرون، ٢٠٠٨، ص٦٦)

ويقصد بالتخصص بصورة عامة العملية التي يتم بموجبها توزيع الاموال المتاحة للمصرف على بنود الاستخدام المختلفة وبطريقة تضمن الموائمة مابين السيولة وتعظيم الربحية ، اي تخصيص الاموال على بنود النقدية اي الاستثمارات سواء كانت هذه الاستثمارات بالاوراق المالية او القروض او التسليفات.

وقد انشأت هذه المصارف لاغراض تقديم التمويل المتوسط والطويل الاجل الى المشروعات التي تعمل في مختلف المجالات مثل المجال الصناعي والزراعي واللعقاري (د. عريقات واخرون، ٢٠١٢، ص٦٠)

٢) خصائص المصارف المتخصصة

ان المصارف المتخصصة تتميز بعدد من الخصائص وتنفرد بها عن بقية المصارف وذلك من خلال تخصصها النوعي والاعتماد على الموارد الذاتية وفتحها الائتمان طويل الاجل ومتوسط الاجل بالاضافة الى العديد من الخصائص ومنها

أ- التخصص النوعي:

ان ما يميز المصارف المتخصصة عن بقية المصارف هو تخصصها النوعي حيث انها تتعامل مع نوع معين من الانشطة الاقتصادية وهذا ما يعكس سبب تسمية هذه المصارف بالمصارف المتخصصة، ومن هنا فان المصرف الذي يعمل في مجال الصناعة يطلق عليه المصرف الصناعي والذي يعمل في مجال الزراعة يطلق عليه المصرف الزراعي والذي يعمل في مجال العقار يطلق عليه المصرف العقاري، ومن هنا يتبين ان هذه المصارف تمنح قروضها الى الافراد الذين يعملون ضمن مجال هذه المصارف سواء كانت زراعية او صناعية او عقارية، ومن الناحية الفنية فان اتخاذ القرار في عملية التمويل او رفض هذه العملية لا مانع لدى هذه المصارف من التعامل بالقروض قصيرة ومتوسطة الاجل (د. براك، ٢٠١٠، ص ٢٠٠)

ب- الاعتماد على الموارد الذاتية

ان المصارف المتخصصة تعتمد على مواردها الذاتية في خلق الائتمان حيث يكون اعتمادها الاساسي على رأس مالها واحتياطياتها ومخصصاتها بالاضافة الى بعض الموارد الاخرى مثل الاقتراض من البنك المركزي والحكومة والاقتراض من المصارف التجارية ومؤسسات التمويل الاخرى.

ج- فتح الائتمان طويل الاجل

ان المصارف المتخصصة تتعامل بالقروض طويلة الاجل والتي تحتاج اليها الشمروعات بهدف التنمية الاقتصادية وعلى عكس المصارف التجارية التي تتعامل بالائتمان قصير او متوسط الاجل ولا تمنح الائتمان طويل الاجل الا في امور محدودة جدا، وبالتالي تعتبر هذه الميزة سبب اساسي في انشاء وتطور هذه المصارف المتخصصة.

د- تقديم الخبرة للعملاء

ان المصارف المتخصصة عادة عادة ما تقدم خبرتها ومشورتها الفنية لعملائها من اجل دعمهم في اتخاذ القرار والذي ينعكس دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي حرصت المصارف المتخصصة في ضم اقسام خاصة يكون لديها خبرة ومشورة في مجال تخصص المصرف.

هـ- الاستثمار المباشر

قد تقوم المصارف المتخصصة باستثمار اموالها بنفسها من خلال الاستثمار المباشر وذلك عن طريق انشاء المشروعات الجديدة وتمليكها للغير وانشاء مشروعات مشتركة بالمساهمة مع الغير وبالتالي فانها تكتفي بفتح الائتمان لطالبه (د. براك، ٢٠١٠، ص٢٠٤)

ز- انها مؤسسات غير ودائعية

ان المصارف المتخصصة لا تعتمد في مواردها المالية على ايداعات الافراد كما هو الحال في المصارف التجارية وانما تعتمد على راس مالها وما تصدره من سندات.

٣) مصادر تمويل المصارف المتخصصة

تتعدد وتتنوع مصادر التمويل للمصارف المتخصصة من الاموال الذاتية والودائع و الاقراض والهبات والمساعدات وهذا ما سنوضحه في الاتي

أ- الاموال الذاتية: وتتكون من راس المال المدفوع والاحتياطيات والمخصصات

ب- الودائع: تقل اهمية الودائع في هذا النوع من البنوك عن الاموال الذاتية

ج- الاقراض: للاقراض في هذا النوع من المصارف انواع مختلفة مثل الاقتراض

من الحكومة او البنك المركزي او مؤسسات الدولة (د. صوان ، ٢٠٠٨، ص٥١)

هـ- الهبات والمساعدات: ويقدمها القطاع العام وتأتي ايضا من المصادر الخارجية وتقوم مؤسسات الاقراض باستخدام اموالها على الشكل الاتي:

١- موجودات سائلة في شكل ارصدة نقدية واذونات وسندات الحكومة

٢- موجودات متداولة تتمثل على شكل قروض ممنوحة الى القطاع العام والخاص وهي عبارة عن قروض طويلة الاجل

٣- موجودات طويلة الاجل متمثلة في قروض طويلة الاجل ومتوسطة الاجل واستثمارات في اسهم شركات.

٤- موجودات ثابتة على شكل اراضي وعقارات و الالات ومعدات وسيارات واثاث (د. حداد، ٢٠٠٨، ص١٧٢)

٤) انواع المصارف المتخصصة

للمصارف المتخصصة انواع متعددة وتتمثل في المصرف الصناعي والمصرف العقاري والمصرف الزراعي

أ- المصرف الصناعي

ساهمت المصارف الصناعية بانشاء القاعدة الصناعية في الدول النامية حيث عمدت الى انشاء المصارف الصناعية التي تعمل على توفير التمويل المتوسط الاجل والطويل الاجل.

وساهم المصرف الصناعي في انشاء العديد من المشروعات للقطاع الخاص الصناعي والتي تطورت واصبحت تلعب دورا مهم في اقتصاديات الدول حتى اصبحت تلك المشاريع من المشاريع الضخمة وذات الاهمية في تلك الاقتصاديات، فتقوم المصارف الصناعية بتوفير الموارد المالية اللازمة لدعم المشاريع الصناعية باختلاف احجامها سواء كانت هذه المشاريع صغيرة ام متوسطة ام كبيرة الحجم وكذلك المشاركة في رؤوس الاموال لبعض المشروعات الصناعية وحتى تتمكن المصارف الصناعية من ادارة شؤونها المالية وتنظيم مواردها فانها تتجه الى سوق راس المال للحصول على الموارد طويلة الاجل.

وان موارد المصرف الصناعي تتمثل بحقوق الملكية من راس المال والاحتياطيات وغالبا ما يتدخل البنك المركزي او القانون النافذ في تحديد القرض الذي يستطيع المصرف منحه للمستفيدين من الصناعيين حيث تحكم هذه المعارف مجموعة من القوانين والتعليمات (د. الوادي، واخرون، ٢٠١٢، ص٤٩)

*** اهم ما تقوم به المصارف الصناعية**

١- المشاركة المباشرة في رؤوس اموال المشروعات الصناعية

٢- تقويم المشروعات الصناعية واعداد دراسات الجدوى

٣- فتح الاعتمادات المستندية لعمليات الاستيراد والتصدير
٤- منح القروض والتسهيلات المصرفية للمشروعات الصناعية بالاجال طويلة ومتوسطة الاجل ولاغراض متعددة مثل التوسعات في مشروعات قائمة او مشروعات جديدة
٥- اصدار خطابات ضمان بانواعها المختلفة (د. عريقات واخرون، ٢٠١٢، ٦١)

ب- المصرف العقاري

وهو الذي يطلق عليه بنك الائتمان العقاري وتهدف هذه المصارف الى تمويل اقامة المشاريع السكانية للمواطنين وذلك من طبيعة التمويل طويل الاجل الذي تحتاجه هذه المشاريع والذي قد يمتد لعشرين سنة وهو ما دفع المصارف التجارية الى الحد من التوسع في منح القروض العقارية وما قد يؤدي ذلك الى اثار اقتصادية خطيرة كما حدث ابان الازمة المصرفية في الدول الاسيوية عام ١٩٩٤ و عام ١٩٩٦،

ويمكن تلخيص اهداف المصارف العقارية بالتالي

١- تقديم التمويل لاقامة المشاريع السكانية لذوي الدخل المحدود او كلياً
٢- اقامة المشاريع السكانية الخاصة وبيعها على المواطنين باسعار او اقساط تناسب دخولهم
٣- اعداد الدراسات الستراتيجية حول السياسة السكانية العامة للدولة والقيام بالدراسات السكانية
٤- اقامة المشاريع الاستثمارية داخل المناطق السكانية المنشأة لتشجيع الانتقال اليها وتشجيع الحرف الصغيرة وبرنامج التدريب المهني والعمل على توفير فرص عمل للمستفيدين من المشاريع السكانية (الهيتي، ١٩٨٨،ص ١٧٦)
٥- تتولى المصارف العقارية عملية تسويق العقارات لكثير من الجهات من خلال عرض هذه الوحدات للبيع وفق الشروط التي تحددها الجهة المالكة للعقار
٦- تقوم المصارف العقارية بادارة العقارات اي تحصيل الايجارات وعمل الصيانة اللازمة للمباني نيابة عن الجهة المالكة في حالة ماذا كانت الوحدات قد بيعت بنظام الاقساط وهذا كله تخفيف من الجهة المالكة في تحصيل مستحقاته دون عناء او مشقة

ج- المصرف الزراعي

تختص المصارف الزراعية بالتمويل الزراعي بغرض التوسع الافقي او العمودي في القطاع الزراعي وتنوع اجال القروض الممنوحة بهدف تغطية جميع انواع المجالات المخدومة فهناك القروض الموسمية او القروض متوسطة الاجل او قروض طويلة الاجل.
وقد نأت المصارف الزراعية نفسها عن منح القروض الزراعية بسبب المخاطرة

العالية لهذا القطاع بسبب الاعتماد المباشر على مياه الامطار وصعوبة متابعة تسديد القروض (د. قاسم، ٢٠١٠، ص١٤٤) ، ويعد هذا احد اسباب ظهور المصارف المتخصصة.

*** اهداف المصارف الزراعية نوضحها في الاتي**

١- منح التمويل على اختلاف اجاله سواء كان موسمي ، متوسط او طويل الاجل
٢- تشجيع اقامة المشاريع الزراعية
٣- شراء .... القروض التي تصدرها الشركات للمساهمة العامة الزراعية
٤- توفير المستلزمات الزراعية الضرورية وباسعار تنافسية للمزارعين
٥- تمويل عمليات تسويق وتصدير المنتجات الزراعية
٦- اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الزراعية وتقديم الخبرة الفنية والادارية لاقامة تلك المشاريع (د. حداد، ٢٠٠٨، ص١٧٢)

ثانيا: المشاريع الاستثمارية

١) مفهوم المشروع وتعاريفه

- المشروع: هو عملية بناء مصنع او بناية او مستودع او ان يكون تطوير منتجات جديدة او ادخال نظام جديد او تطوير برمجية، والمشروع على ما يبدو هو حزمة من الانشطة والمهام التي لها بداية ونهاية (أ.د. نجم، ٢٠١٦، ص١٦)

- الدليل المعرفي: هو مجهود مؤقت يتم القيام به لانشاء خدمة الادارة للمشروعات او منتج او نتيجة فريدة (أ.د. نجمو ٢٠٠٣، ص ١٧)

- التعريف الياباني: هو تعهد مؤقت تقوم به منظمة مؤقتة يتميز بالجدة في العمل و الحالة او الضروف وتنفذه بالامتثال لرسالتها والاهداف (أ.د شيجو نيو اسادا، ٢٠٠٩، ٢٧)

- المشروع هو مشكله مجدوله من اجل الحل (جون ف جوران)

٢) المكونات الاساسيه للمشروع

ان هذا التعريف يشير الى مكونات اساسيه في المشروع يمكن تحديدها في التالي

أ- ان المشروع: يمثل تعهد ذخر المحدد ومركز فوكسي لتقديم منتج او خدمه او نتيجه محدده يتسم تنفيذها احتمالات الفشل و عدم التمكن من تنفيذها بنجاح

ب- المرونه التنظيميه: حيث ان المشروع يعمل خارج السياقات بروتينات التنظيميه المعتاده بدون تدخل من الاقسام الوظيفيه على الرغم من ان بعض موارد هذه الاقسام و استخدمه في المشروع

ج- السمه الفريده للمشروع: يقدم منتجع او خدمه او حلولا فريده وكل مشروع فريد فيما يتسمم المشكلات و عقابات و تحديات و ما يتعلق من عمل اشياء مختلفه عن المشروعات التي سبقت، سماعه استثناءات قليله فان المشروع هو نشاط المره الواحده (one-time project) الذي لن يتكرر مره اخرى بنفس الطريقه و من الضروري التمييز بين الجديد و الفريد في المشروع ان الفريد قد يكون جديد على الشركه لانها اول مره تقوم به و ليس هنالك تصميم وسبق يتم الطباعه وان ما يجب تطوير المشروع من قبل الشركه ولا يشترط ان يكون ابتكار و ان ما تحسين او حتى تقليد لمشروع سابق بعد بعد تكييف اما الجديد يبتسم بجوله ابتكاريا

د- ابعاد الاداء للمشروع ان المشروع تعهد بتنفيذ شيء ما في ظروف الندره في الموارد للشروط المفروضه عليه من اصحاب المشروع وهذا ما يجعل المشروع عمليه مشروطه بالتكلفه موازنه المشروع المؤقته (د. نجم، ٢٠١٣ ،٢١)

٣) مصادر فكره المشروع

- دراسه احلال الواردات
- دراسه المصادر المحليه للخامات
- دراسه المهارات المحليه
- استخدام تكنولوجيا جديده - مراكز الابحاث
- دراسه الصناعات الحالية
- فحص علاقات التشابك الصناعي و تحليل المدخلات والمخرجات
- استخدام القوائم الصناعيه
- الخبره السابقه للمستثمر و زياده المعارض الدوليه
- دراسه التشريعات الجديده
- مراجعه المشروعات القديمه (التي لم تنفذ او ربما لم تكن مجديه في السابق(
- تلبيه الاحتياجات الاساسيه للجماهير
- تحديد المشروعات على اساس التكامل الاقليمي
- تحديد المشروعات العامه على اساس متطلبات الهياكل الاساسيه
- استقصاء المؤسسات و المشروعات الصناعيه القائمه
- برامج و اتفاقيات التعاون المشترك (الصيلواني، ٢٠١١، ص٢٩)

٤) وظائف المشروع

ان لكل مشروع اقتصادي مجموعه من الوظائف لا بد من القيام بها لضمان و ما هو الاساسي و ما هو مشتق او معاون

أ- وظائف اساسيه هي تلك التي لا يمكن لاي مشروع ان يبدا او ان يستمر بدونها وهي الانتاج والتسويق والتمويل
ب- وظائف مشتقة او معاونة او خدميه و هي تلك التي تنشأ معاونه او خدمه الوظائف الاساسيه وخدمتها و التي قد تشقق من نمو حجمها وتعقدها مثل
- الافراد
- المشتريات المخازن
- الحسابات
- العلاقات العامه... الخ

و لا يعني ان الوظائف المعاونه اقل اهميه من الاساسيه فكلاهما يعتبر من الاخر وضروريه لتحقيق الكفاءه والفاعليه للمشروع (ابو علقه، ٢٠٠٢، ص٣٧)

٥) اختيار موقع المشروع

- ويرعى عند اختيار المشروع بعض العوامل الهامة قرب الموقع من مصادر المواد الاوليه و مصادر الطاقه سوق المستهلك الاخير و المشتري الصناعي و الايدي العامله وسائل النقل
- تصميم نظم الانتاج والعمليات الصناعيه وتحديد الماكنات و الالات والمعدات لترتيبها و عناصر الانتاج الاخرى و عناصر الانتاج الاخرى بما يتناسب يتناسب مع طبيعه السلع الانتاجيه وكذلك تخصيص اماكن للخدمات المعاونه مثل الصيانه والتخزين والنقل بما يتناسب مع طبيعه العمليه الانتاجيه حتى استغلالها احسن استغلال المساحه المتاحه
- تخطيط وتنفيذ ومراقبه العمليه الانتاجيه ويشمل ذلك وضع البرامج الزمنيه و تحديد الافراد و التكاليف اللازمه لانجاز كل مرحله من مراحل الانتاج ومراقبه التشغيل و مقارنه النتائج بالخطط و تصحيح الانحرافات
- مراقبه جوده المنتجات عن طريق التاكد من ان الانتاج يتم حسب المواصفات الموضوعه للمنتجات
- وضع برامج الصيانه الدوريه وتحديد الوقت واحلال الالات حسب استهلاكها
- تحديد وسائل النقل الداخلي و الموارد والاجزاء والمنتجات (د، ابو علقة، ٢٠٠٢، ص٦٤)

٦) العلاقة بين المصارف المتخصصة والمشاريع الاستثمارية

ان الادارة المالية لا تؤدي وضيفتها بصورة منفصلة عن الادارات الاخرى في البنوك المتخصصة بل هناك نوع من التكامل والتنسيق فيما بينها، حيث تعمل هذه الادرات على توفيرالاموال الكافية في المواعيد المحددة ويمكن ان نحدد مهام الادارة المالية في البنوك المتخصصة

١- اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار واختيار المشاريع

٢- اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسة توزيع الارباح
٣- اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسة التمويل المثلى وتاخذ الادارة المالية على نفسها ثلاث اهداف هي
أ- زيادة الارباح
ب- زيادة قيمة ثروة البنك
ج- تحقيق المسؤولية الاجتماعية

٧) انواع التمويل

أ- من ناحية المدة الزمنية وينقسم الى
- تمويل قصير الاجل: وهي الاموال التي تزيد فترة استعمالها سنة واحدة كمبالغ النقدية التي تخصص لدفع اجور العمال او شراء بعض الاحتياجات مثل البذور والاسمدة لاتمام العملية الانتاجية
- تمويل متوسط الاجل: ينشأ هذا التمويل عن العمليات التي تتطلب استعمال الاموال لفترة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات
- تمويل طويل الاجل: ينشأ من الطلب على الاموال الازمة لاجراء تعيينات ذات صيغة الاستثمار كاصلاح الاراضي وبناء او انشاء مؤسسات صناعية وغيرها من العمليات التي تؤدي الى زيادة انتاجية الوحدة المستثمرة (بوراس: ٢٠٠٨: ٢٧)

ب- من ناحية مصدر الحصول على الاموال وهنالك نوعين
- تمويل ذاتي داخلي: يقصد بالتمويل الذاتي الاموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة او من مصادر عرضية دون اللجوء الى مصادر خارجية وهو يمكن المنشأة من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات وزيادة راس المال
- تمويل خارجي: كافة الاموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية ويتوقف حجم التمويل الخارجي على حجم التمويل الداخلي والاحتياطيات المالية للمؤسسة

ج- من ناحية الغرض الذي يستخدم لاجله التمويل
- تمويل لغرض الاستغلال: يتمثل في استغلال الاموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق اساسا في تشغيل الطاقة الانتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كشراء المواد الخام او دفع اجور العمال
- تمويل لغرض الاستثمار: يتمثل في الاموال المخصصة لمواجهة النفقات التي تترتب عنها خلق طاقة انتاجية جديدة او توسيع الطاقة الحالية للمشروع كأقتناء الالات و التجهيزات واقامة محطات لتربية الحيوانات واستصلاح الاراضي (ليندة: ٢٠٠٧: ٣٢)

٨) خصائص مصادر التمويل
أ- تاريخ الاستحقاق: ويعني ان الاموال التي تحصل عليها المؤسسة لهار فترة سداد بغض النظر على اعتبارات اخرى اذ لكل نوع من انواع التمويل تاريخ خاص به باتستثناء اموال الملكية ويوجد ثلاث فترات لسداد الديون
- قصيرة السداد (اقل من سنة)
- متوسطة السداد (مابين سنة وعشر سنوات)
- طويلة السداد (بعد عشر سنوات)

ب- الدخل: لكل مصدر تمويلي مردود وكل دخل يمكن ان يمتاز بالتالي
- الاولوية: اذ توجد هناك اولويات لما يحصل على دخل اولي من المقترض
- المقدار: لكل مقرض دخل يتحدد مسبقا باستثناء اموال الملكية
- التاكد لكل مقرض دخل محدد بغض النظر عن الارباح والخسائرالتي حققها المقترض باستثناء اموال الملكية (الحسناوي:٢٠١٨: ٤١٩)

وهناك خصائص اخرى للتمويل ذكرها (بوفليس)
١- يعبر جانب الاصول عن قدرة المشروع على تكوين الاموال
٢- يعتبر جانب الاصول عن المقابل المالي المساوي لقيم عناصر هيكل التمويل في ان واحد
ج- تعبر العناصر المساوية لحقوق الملكية عن مصادر التمويل الذاتية وهي قيم مالية لا تحدد قيمتها الا عند تصفية المؤسسة لكن يتم بواسطتها تحديد المركز المالي للمشروع من خلال النظر الى الاختياطيات والارباح المحتجزة
ب- تتأثر فعالية هيكل التمويل لمدى مساهمة مصادر التمويل الذاتية في تلبية احتياجات المؤسسة المالية وبذلك تحدد نسبة المديونية (بوفليس: ٢٠٠٤: ٢٠)

نستنتج مما سبق ان التمويل مجموعة من الخصائص منها تاريخ الاستحقاق والحق على الدخل والحق على الموجودات والادارة والسيطرة والمرونة والعديد من الخصائص

المبحث الرابع: الاستنتاجات

لقد حاول الباحث من خلال الدراسة الوقوف على مساهمة المصارف المتخصصة في الديوانية في تمويل المشاريع الاستثمارية مستعينا بالربط بين المعطيات النظرية المتاحة والبيانات الميدانية التي تم عرضها وتحليلها للحصول على نتائج علمية تكون بمثابة اجابات لما تم طرحه من اسئلة في مشكلة البحث.
استنتاجات الدراسة بالنسبة لمساهمة المصارف المتخصصة في الديوانية لتمويل المشاريع الاستثمارية ثم الوصول الى النتائج

١- المصارف المتخصصة هي مؤسسات تمول الفرد والاقتصاد في آن واحد
٢- تمويل المشاريع الاستثمارية تقدم في الأوقات المناسبة التي ترضي الزبون
٣- تتسم عملية تمويل المشاريع الاستثمارية بالدقة وعدم حدوث أخطاء
٤- أن التسهيلات والمرافق العامة في المصارف المتخصصة ملائمة
٥- أن الموظفون في المصرف على استعداد تام لمساعدة الزبائن والرد على استفساراتهم

التوصيات:

١- نوصي بتسهيل مهمة تمويل الأفراد والمشاريع الاستثمارية عن طريق المصارف المتخصصة

٢- الالتزام بالأوقات المناسبة التي تخدم الزبون في الحصول على الأموال

٣- تقيل حدوث الأخطاء والدقة في عملية التمويل

٤- ضرورة ملائمة التسهيلات والمرافق المادية للمصرف رغبا للزبائن

٥- الاهتمام بالرد على استفسارات الزبائن لما لها من دور في تنمية المشاريع

الملخص:

يهدف البحث إلى بيان دور المصارف المتخصصة في تمويل المشاريع الاستثمارية وتدور مشكلة البحث حول هل ان لتلك المصارف دور في تمويل المشاريع الاستثمارية، ويستمد البحث أهميته من خلال الدور الفعال الذي تلعبه المصارف المتخصصة في انعاش الاقتصاد الوطني ويتكون البحث من أربعة مباحث تناول المبحث الأول المنهجية التي هي المشكلة والفرضية والأهمية وهدف البحث اما المبحث الثاني فقد تناول المصارف المتخصصة ونشأتها وتطورها ووظائفها ومخاطر المصارف المتخصصة وتمويل المشاريع الاستثمارية حيث عرفنا التمويل وذكرنا أنواع التمويل وخصائص اما المبحث الثالث فهو الاطار الميداني الذي قمنا بدراسة المصارف المتخصصة في الديوانية واهم استنتاج تمويل المشاريع تقدم في الأوقات المناسب التي ترضي الزبون

اهم التوصيات نوصي بتسهيل مهمة تمويل الأفراد والمشروعات الاستثمارية

أما المبحث الرابع وهي الاستنتاجات والتوصيات

قائمة المصادر

١- د. حسين عداي الحسيني، و مؤيد عبد الرحمن الدوري، ادارة المصارف، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، ٢٠٠٨، ص ٦٦
٢- د. حربي محمد عريقات، د. سعيد جمعة عقل، ادارة المصارف الاسلامية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، ٢٠١٢، ص ٦٠
٣- خالد عبدالله براك، تنظيم الاستثمار المصرفي في الفقه الاسلامية و القانون الوضعي، دار الفكر الجامعي مصر، ٢٠١٠، ص ٢٠٠
٤- د. محمود حسن، صوان، اساسيات العمل المصرفي الاسلامي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، ٢٠٠٨، ص ٥١
٥- د. اكرم حداد، النقود والمصارف، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، ٢٠٠٨، ص ١٧٢
٦- د. محمود الوادي، دريد كامل ال شبيب، ادارة المصارف المعاصرة، الطبعة الاولى، دار المسيرة عمان، ٢٠١٢، ص ٤٩
٧- د. محمد عريقات، د. سعيد جمعة، ادارة المصارف الاسلامية، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، ٢٠١٢، ص ٦١
٨- اديب قاسم، النقود والمصارف، الطبعة الاولى، دار الضياء للطباعة، ٢٠١٠، ص ١٤٤
٩- اكرم حداد، النقود والمصارف، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، ٢٠٠٨، ص ١٧٢
١٠- د. عصام الدين امين ابو علفة، ادارة وتنظيم المشروعات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر ، ٢٠٠٢، ص ٣٧
١١- د. نجم عبود نجم، ادارة المشروعات، الطبعة الاولى، موسوعة الورق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣، ص ١٦
١٢- د. نجم عبود نجم، مصدر سابق، ٢٠١٣، ص ٢١
١٣- د. حصاد فراس الصليواني، دراسة الجدوى الاقتصادية المشاريع، الطبعة الثانية، ٢٠١٣، ص ٢٩
١٤- د. احمد بوراس، تمويل المنشأت الاقتصادية، دار العلوم، ٢٠٠٨، ص ٤٤
١٥- د.صدق ليندة، التمويل المصرفي، رسالة ماجستير، ٢٠٠٧، ص ٣٢
١٦- د. ليو نيلس نجمة، تمويل المؤسسات، رسالة ماجستير، ٢٠٠٤، ص ٢
١٧- علي عباس ، الادارة المالية في منظمات الرأسمالية، عمان مكتبة الرائد العلمية، ٢٠٠٢، ص ٤٥